

واقراء بكلمة الشهادة لم يخرج عن الجمالة وليشهد له ما رواه ابن كثير  
 ايضا في رثاه عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم عن عجمية عن انس عن عجمية عن انس عن عجمية  
 الناس اختلفوا في اخر يوم من رمضان فقد اختلف في بيان فشهدوا  
 عند النبي صلى الله عليه وآله وسلم لانه هلا الهلال امس عتبة  
 فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم الناس ان يفطروا وان يفدوا الى  
 مصلاهم ورواه بنحو احمد وابن ماجه ورواه احمد ايضا ابو داود  
 هذا في النظم المتعدد وهو لفظ ابو داود ومن طريق اخر عن ربي  
 بالموجن ساكنة فعين ميملة ابن جرش بكسر الحاء المهملة فلما اخبره شيبان  
 عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وآله وسلم ووجه الدلالة ظاهرة  
 في قبول الصلاة والبركة شهادة الاعرابين الا انه قد يقال انه صلى الله  
 عليه وآله وثم كان يعرف عدتها وكان لهذا جعله شاهدا ولم يجعله  
 دليلا منتقلا ومن ذلك اي من ادلة قبول جهول الصحابة حديث عقبه  
 ابن الحارث المنفق على صحة بين الشيخين وفيه انه تزوج امرأتها  
 بنت ابي اها بفتح اوت امة سودا فقال قد ارضعتكما قال فنكرت  
 ذلك للنبي صلى الله عليه وآله وسلم فاعرض عنى قال فتكلمت فنكرت  
 ذلك له فقال كيف نكحت ان قد ارضعتكما هذا النظم البخاري  
 ومسلم وفي اعتبار هذه الآفة السودا والتفريق بين زوجين مسلمين  
 وكلامها وليا من بطلان ولا اجبر ان الطلاق لا يتجسس مع جوار تركه  
 بل ظاهر انه امر بنسخ النكاح بخبر المرأة وفي رواية التمدني لحديث  
 عقبه

لحديث عقبه ابن الحارث انه زعم انها كاذبة وان النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 وسلم نهاه عنها اي عن المرأة التي تزوجها وهو حديث حسن صحيح  
 وقال ابن عباس يقبل المراه الواحد في مثل ذلك اي في اخبارها انما صحها  
 مع لمينها وبه قال احمد واسحق ولما كانت اليمين دليل عليها قال المصنف  
 وانما اعتبروا اليمين من اجل حق الخلقين وياي على هذا وكذا من  
 خالق من العلم في هذه المسئلة وقال لا تقبل المربعة انما خالق من اجل  
 تعلمها بحقوق الخلقين فان القواعد الشرعية قاضية بانها لا تقبل على  
 على احد الا بما اشار اليه قوله وكون عمى وجوب الاشهاد على كل عوى  
 واليمين على كل منكر للمعاضدين لهذه الواقعة فاحتموا بهذا النزاع العا  
 وقد حقق البحث في كتاب الاحكام واما حقوق اسنخيل الواحد مقبول  
 فيه ذكر كان الواحد وانى وفاقا واسم علم فمذموم في الادلة من الأثر  
 زاد المصنف في العلى صم ما لفظه الرابع وهو ان صحته ثابت في جميع دواوين  
 الاسلام بل متواتر النقل معلوم بالضرورة وهو عندى صحته قوية صلح  
 للاعتماد عليها وذلك ان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم امر بعلينا ومعاذا  
 لرضي الله عنهم الى اليمين قاضيين ومفتيين ومعلمين ولا شك ان الغضا  
 مرتب على الشهادة والشهادة مبني على العدالة وهما لا يعرفان أهل اليمن  
 ولا بخيل عدلتهما وهم بغير شك لا يجدون شهودا على ما تجري بينهم  
 من الخصومات الا منهم فلو لا ان الظاهر العدل في أهل الاسلام في ذلك  
 الزمان لما كانا في حكمتهما بين أهل اليمن سبيل انتهى ومن النظر عطف على